بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

الحمد لله الذي رفعنا لافتتاح المقال بتحميده وهدانا الى تصدير الكلام بتمجيده والهمنا الاقرار بكلمة توحيده وبعثنا على طلب الحق وتمهيده وصلوته على المصطفى من عبيده خصوصا على محمد وآله المخصوص بتاييده وبعد فكما ان اكمل المعارف واجلها شانا واعمدها للعلوم واوثقها بنيانا هو المعارف الحقيقية والعلوم اليقينية كذلك اشرف ما ينسب الى الحقيقة واليقين من جلها واولاها بان توقف الهمة طول العمر على فتنتها هو معرفة اعيان الموجودات الربانية المبتدية من وجودها ومبادي العلم بانباء الكائنات المتسلسلة المنتهية الى غاياتها ومنتهياتها وذلك هو الفن الموسوم بالحكمة النظرية التي يستعد باقتباسها النفوس البشرية وكان المتقدمين من الفائزين بها فضلوا على بعدهم بالتاسيس والتمهيد كذلك الكماة فز الحائضون فيها قصوا حتى فز قبلهم بالتلخيص والتجريد وكان الشيخ الرئيس ابا علي الحسين بن عبد الله بن سينا شكر الله سعيه كان فز المتاخرين من بلغ بالنظر الثاقب والحدس الصائب فيها موقفا في تهذيب الكلام وتقريب المرام متعينا بتمهيد القواعد وتشييد الاوابد مجتهدا في تقرير الفرائد بتجريدها عن الزوائد كذلك كتاب الاشارات والتنبيهات من تصانيفه وكتبه كما وسمه هو به مشتمل على اشارات الى نظائر هي الاصل مشحون بتنبيهات على مباحث هي المهات مملوء بجواهر كلها كالعقد المنظوم على الكاعب يجري اكثرها مجرى المفروض من متضمن لبابا مفحمة في عبارات موجزة وتلويحات رائقة لكلمات شائقة قد استوقف الهمم العالية على الاكتناه بمعانيه واستقصر الاعمال الواقفة دون الاطلاع على مغازيه وقد شرحه فمن شرحه الفاضل العلامة فخر الدين ملك المناظرين محمد بن عمر بن الحسين الخطيب الرازي جزاه الله خيرا فجهد في تفسير ما خفي منه باوضح تفسير واجتهد في تقرير ما التبس فيه باحسن تقرير وسلك في تتبع ما قصد نحوه طريقة الاقتفاء وبلغ في التفتيش عما اودع فيه اقصى مدارج الاستقصاء الا انه بالغ فيما ذكر على اثناء المقال وجاوز في بعض قواعده حد الاعتدال فمن تلك المسالم التي يعبر عنها بعض الفرقاء شرحه جرها في شرحه الى سنن لوا النفرة لما قد الرشد شرحه بعقد الاستطاعة ان يذيعوا عما قد تكفلوا ايضاحه عما نبه به مما تلك الصفاء لكن فيما شاحه غير ناقص ومنتقص غير معترض ولا معترض اللهم الا اذا اعثروا على شيء لا يمكن حمله على وجه صحيح فحينئذ ينبغي ان ينبهوا عليه بتعريض او تصريح متمسكين بذيل العدل والانصاف مجتنبين عن البغي والاعتساف فان الى الله الرجعى وعلى الحق ان يحشى ولقد سألني بعض اجلة الخلان الاحبة الخلصان من المجلس الرفيع ربيب الدولة شهاب الملة قدوة الحكماء والاطباء سيد الاكابر والفضلاء بقاه الله اتباعا واحسن منقلبه وثوابا ان اقتدم ما يتردد عنه يدي مع قلة البضاعة واودع ما قبض عليه يدي مع قصور الباع

واورد

في الصناعة مزجيا الكتاب المذكور ومتاهده وما يقتضي ايضاحه مما هو مبني على مبانيه وقواعده ما تطلعت مز المعلمين المعاصرين والاقدمين او استفدته من الشرح المذكور وغيره مز الكتب المشهورة او استنبطته بنظري القاصر وفكري الفاتر واشرت الى الجزائر بعض ما اعترض به الفاضل الشارح ما ليس في مسايل الكتاب بقادح والملتمس ايضاحه منا عليها بالاعتراف راعيا في ذلك شريطة الانصاف واغمض عما لا يجدي بطايل ولا يرجع الى حاصل غير ملتزم في جميع ذلك حكمة الفاظه كما اورد هايل مقتصرا على ذكر المقاصد التي قصدها محافظة الاطناب المؤدي الى الاسهاب وفي نيتي ان شاء الله ان اسهه محل مشكلات الاشارات بعد ان تعذر او جز ان يعفو الله عن خطاياي ويعذرني فيما قصر عفوه عن عفواي فاني للخطايا المعترف بالعصيان والعجز لغفران الله بالمسالة الترفيق والهداية الطريق صدر الكتاب قول الشيخ رحمه الله احمد الله علي حسن توفيقه بالمسالة هداية طريقه والهام الحق بتحقيقه انا نجد الفاضل الشارح ان هذه المعاني عكن ان يحمل على كمال ما حده من مراتب النفس الانسانية بحسب تهيها النظرية والعلمية بين حدي النقصان في الكمال اما النظرية فلان جودة القريحة في العقل الهيولاني الذي هو شانه الاستعداد المحض باستعمال الحواس الى العقل بالملكة الذي هو شان ادراك المعقولات الاولى على البديهيات لا يكون الا بحسن توفيق تعالى وجودة الاستعمال من العقل بالملكة الى العقل بالفعل الذي هو شانه ادراك المعقولات الثانية اعني المكتسبة لا يتاتى الا بهداية تعالى الحدس الى اوسط القريحة وهو مفادها وحصول العقل المستفاد اعني العقل اليقيني الذي هو غاية السلوك لا يكون الا بالهام الحق بتحقيقه فان جميع ما يتعلق بها المعقولات وغرض الاصابة في المقدمات الاولى انما تقبل ذلك النيض في منبعه واما العملية فلان تهذيب الظاهر باستعمال النواميس الالهية انما يكون بحسن توفيقه وتزكية الباطن من الملكات الرديئة يكون بهدايته وتحلية السر بالصور القدسية يكون بالهامه واقرب الطرق الى السلوك في هذه المسالك ان تعلم انما يحصل بسعيه وكده وبتوفيق الله تعالى اياه في ذلك وعلى هذا فالطريق في التنبيه ان اذا امعن في السلوك علم انه لا يفيد عليه الا بهداية الله تعالى الى الطريق السوي واذا قارب المنتهى ظهر له انه ليس فيما يحاول من الكمال الا بالهام يفيض عليه من الفاعل الاول ولنجعل ذكر نظام ما نتحرى في كل حالة من الاحوال الثلثة ان الله تعالى في ذلك تاثيرا لنفسه تاثيرا لا ان ما ينسب الى نفسه التاثير في الحالة الاولى اكثر مما ينسب الى الله وفي الحالة الثانية قريب منه وفي الحالة الثالثة دونه وانما يختلف الرأي بحسب استكمال قليلا قليلا فالشيخ عبر بالتوفيق والهداية والالهام عما يتمناه الطالب الله تعالى في الاحوال الثلثة ما يراه سببا لانجاح مرامه فنبه المتعلم بالاقتصار على كتابه على انه ينبغي له ان ادخل في زمرة الطالبين ان يحمد الله تعالى على ما تيسر له من توفيق الخوض في الطلب والسلوك وسأله ما يرجو من خير الهداية والالهام المتمم لديها الوصول الى المنتهى فان الطالب اذا تصدى

المصطفين من عباده لرسالته خصوصا على النبي محمد وآله الهادين المهديين على تحقق الحق في مهاديه

في هذه الاشارات الى تنبيهات اصولا وجملا من الجملة ان احوجت الفطانة سيدك سهل عليك

تفريعها وتفصيلها الفروع لاصلها كالجزئيات لكلياتها مثاله زيد وعمرو للانسان والتفصيل

الجملة كالاجزاء الكلية مثاله زحل والمشتري للمتحيرة فالفرع مغفول موجودة في الاصل بالفعل

بخلاف التفصيل الموجود في الجملة بالفعل وان لم يكن مذكورا بعينه بالفعل واخراج الفروع الى الفعل

يحتاج الى تعرف زايد في الاصل وهو المسمى بالتفريع فلذلك قال سهل عليك تفريعها ولم يقل

ظهورا بالكلية فرعها قوله ومبتدي من علم المنطق ومشتغل عنه الى علم الطبيعة وما قبله الابتدأ

بالمنطق واجب لكونه آلة في تعلم سائر العلوم واما الطبيعة فهي المبدأ الاول للحركة ما هي فيه اعني الجسم

الطبيعي ولكونه بالذات والعلم المسمى بالهياص العلم المسمى بالطبيعيا لا العلم بالطبيعة بسيطها

فانه اخذ مسايل العلم المسمى الى قبلها وبادي الطبيعة من المجردات انما يكون قبلها في نفس الامر قبلية بالذات

والعلمية وبالشرف ويكون بعدها بالنسبة الينا بعدية بالوضع فانا ندرك المحسوسات بحواسنا اولا

ثم المعقولات بعقولنا ثانيا ولذلك تقدم العلم الاول الطبيعيا على العلم بمبايها فالعلم بمبادي الطبيعة

وما يجري مجراها من الامور العامة قد يسمى علم ما قبل الطبيعة الاول الاعتبارين وعلم ما بعدها ثانيا

وهو الفلسفة الاولى لم تتقدم باعتبار آخر على علم الطبيعة وغيره من العلوم وذلك لكونه مشتملا

على مبايها اكثر مبايها الموضوعة فيها والعلم بالمبادي اقدم من العلم بالمبنيات وانما عنى الشيخ بقوله وما

هذا التقدم لا الذي سبق لان الغرض عايد الى العلم لا الى الطبيعة والفلسفة الاولى الاسمى

علم ما قبل علم الطبيعة بل يسمى علم ما قبل الطبيعة ولو كان الشيخ يعني الاعتبار الاول لقال ما قبلها

وما ذكره الفاضل الشارح من كون الآلهي متاخرا عن الطبيعي في المتعلم حسب الاغلب لان الشيخ

اثبت الاولي وصفا يا لا يبتني على الطبيعيا فضلا الآلهي صنعة ما في كتابه هذا بالوجهين

ولاجل ذلك سماه بما قبل الطبيعة كلام غير محصل لما مر ولان الشيخ انما اثبت الاولى وصفا

في هذا الكتاب بانتهاء هو وغيره من الحكماء الالهيين في سايل الكتب وانما خالف هناك في ترتيب

المسايل وخلط احد العلمين بالآخر حسبما يقتضيه الشيا التي اختارها النهج الاول

في غرض المنطق اقول قوله في غرض المنطق وهو في بعض النسخ اي فصل في غرض المنطق لا

ان النهج فيه قوله الادراك المطلوب ان يكون عند الانسان جمع فيه فرقا بين الاولى بيانا ماهية المنطق

والثانية لميته اعني الغرض منه ولما استلزمت الثانية الاولى من غير انعكاس خصها بالقصد

لاشتمال بيانها على البيانين فالمنطق آلة قانونية والغرض منه كونها عند الانسان قوله الآلة

قانونية تعصم مراعاتها عن ان يضل في فكر هذا رسم المنطق وقد يخلف رسوم الشيء باحد الامور

الاعتبارية فانها ما يكون بحسب ذاته فقط وهنا ما يكون بحسب ذاته مضيفا الى غيره كفاعله او قابله او

غايته او شيء آخر مثلا يرسم الكوز بانه وعاء صغير في كذا وكذا وهو رسم بحسب ذاته

وبانه آلة يشرب بها الماء وهو رسم بالقياس الى غايته وكذا في سايل الاعتبارات والمنطق علم

في نفسه وآلة بالقياس الى غيره من العلوم ولذلك عبر الشيخ عنه في موضع آخر بالعلم الآلي فلم يحسن

كل واحد من الاعتبارين رسم ولكن احدهما تعلقا بيانا الغرض هو الذي باعتبار قياسه الى

غيره فرسمه هنا بذلك الاعتبار والنازع فيه هل هو علم ام لا ليس ما يتبع بيان الحصيل لانه

بالالفاظ صناعة متعلقة بالنظر في المعقولات الثانية على وجه يقتضي تحصيل شيء مطلوب ما

هو حاصل عند الناظر او يعين على ذلك والمعقولات الثانية هي العوارض التي تلحق المعقولات الاولى

التي هي حقايق الموجودات واحكامها المعقولة تنهى علم بعلم حاصل فلا محالة تكون علما ما وان لم يكن

داخلا تحت العلم بالمعقولات الاولى التي تتعلق باعيان الموجودات اذ هو ايضا علم آخر خاص من الاولى

فالقول بانه آلة للعلوم فلا يكون علما من جملتها ليس بشيء لانه ليس بآلة لجميع العلوم حتى الاولية

بل لبعضها وكثير من العلوم يكون آلة لغيرها كالنحو للغة والهندسة للهيئة والاسكاك الذي يرد

في هذا الموضع وهو ان يقال لو كان كل علم محتاجا الى المنطق لكان المنطق محتاجا الى قسمه او الى

منطق آخر فيجيء ذكر لتخصيص بعض العلوم بالاحتياج الى المنطق لاجميعها المنطق يشمل اكثرها

على اصطلاحاتها ينبه عليها واولياتها يتذكر وتعد لغيرها وتطرا ليس من شانها ان يغلط فيها

كالهندسيات من علمها وجميعها غير محتاج الى المنطق فان احتيج في شيء منها على سبيل

الندرة الى قوانين منطقية فلا يكون ذلك الاحتياج الا الى الصنف الاول فلا يدل الاحتياج

الية واما قوله آلة قانونية فالآلة هي التي يتاتى بها الفاعل في صنعته الغرض منه توسطه

والقانون معرب روي في الاصل وهو كل صورة كلية تتعرف منها احكام جزيياتها اللاتي

لها والآلة القانونية عرض عام للمنطق وضع موضع الجنس وباقي الرسم خاصته وكلاهما عارضان

للمنطق بالقياس الى غيره وانما قال تعصم مراعاتها لان المنطقي قد يضل في اجراء المنطق

واما قوله عن ان يضل في فكر فالضلال فيها من شانه ان يوصل الى المطلوب وذلك يكون اما

باخذ سبب ما لا سبب له او بتخلف السبب او باخذ غير السبب مكانه فيما للسبب قوله

واعني بالفكر هنا اي في رسم هذا العلم وذلك لان الفكر قد يطلق على حركة النفس بالقوة

التي آلتها مقدم البطن الاوسط من الدماغ المسمى بالبودة اي حركة كانت اذا كانت

تلك الحركة في المعقولات واما اذا كانت في المحسوسات فقد يسمى تخيلا وقد يطلق على مبدئها اخص

من الاولى وهو حركة من جملة الحركات المذكورة يتوجه النفس بها نحو المطالب متردده في المعاني

الحاضرة عندها طالبة مبادي تلك المطالب المؤدية اليها الى ان يجدها ثم يرجع منها عن المطالب

وقد يطلق على معنى ثالث هو جزء من الثاني وهو الحركة الاولى وحدها من غير ان يجعل الرجوع

الى المطالب جزءا منه وان كان الغرض منها هو الرجوع الى المطالب والاول هو الفكر الذي يعد

في خواص نوع الانسان والثاني هو الفكر الذي يحتاج فيه وفي جزئيه جميعا الى علم المنطق والثالث

هو الفكر الذي يستعمل بازائه الحدس على ما سيأتي ذكره في النمط الثالث فخصص الشيخ لفظة
الفكر هنا بالمعنى الثاني من المعاني المذكورة قوله ما يكون عند اجماع الانسان يعني بالحركة
الاولى المبدأ من المطالب الى المبادي والثانية المشتملة بمبادئ المبادي الى المطالب جميعا والاجماع
من الاضطراع وهو تصميم العزم قوله ان ينتقل عن امور حاضرة في ذهنه يعني بالحركة الثانية
التي هي الجمع من المبادي الى المطالب وهذه الحركة وحدها من غير ان تسبقها الاولى انما تتحقق لانها
يكون حركة نحو غاية غير متصورة وقد نص على ذلك المعلم الاول في باب الاقيسة المقدمة من كتاب القياس
والحاصل انه عرف الحركتين جميعا بالمباينة بينهما التي هي اشهر والفاضل الشارح يحتاج في تفسير معنى الفكر
اولا وفي تقييده بقوله ههنا ثانيا وفي الفرق بين ما يكون عند الاشتمال المذكور وبين نفس
الاشتمال ثالثا وحله مرة على الجزء الاشتمال ومرة على الاشتمال ثم جعل الحركة الاولى ايرادية وهو
فكر يحتاج فيه الى المنطق والثانية طبيعية وسماها حدسا لا يحتاج معه اليه وكل ذلك خبط يظهر
بادنى تأمل مع ضبط ما قدرناه انفا قال عن امور حاضرة ولم يقل عن علوم واحدة كالاولى لان الفكر وان
قد يكون مبادي ايضا انما قال عن امور ولم يقل عن امر واحد لان المبادي التي ينتقل عنها الى المطالب اثنان
فصاعدا انما يكون في فرق واحد وهي اجزاء الاقوال الشارحة وقد مر الكلام على ما سبق قد يتصور
او يصدق بها فالمتصور هو الحاضر حرز عن الحكم والمصدق به هو الحاضر مقارنا له ويقتسمان جميع ما
في الذهن من قوله تصديقا علميا او ظنيا او وضعا وتسليما الشك المحض الذي لا رجحان معه لاحد
طرفي النقيض على الآخر هو يستلزم عدم الحكم فلا يقارن ايرجاء الحكم فيه اعني التصديق بل انما
يقابله هو وذكر هو الجهل البسيط والحكم بالطرف الراجح اما ان يقارنه الحكم باستواء الراجح
يقارنه بل يقارن بتجويز والاول هو الجازم والثاني هو المظنة الطرف الجازم اما ان يعتبر
للخارج او لا يعتبر فان اعتبر فاما ان يكون مطابقا او لا يكون والاول اما ان يمكن للحاكم ان يحكم
بخلافه او لا يمكن فان لم يمكن فهو اليقين ويستتبع ثلثة اشياء الجزم والمطابقة والثبات وان امكن فهو الجازم
المطابق غير الثابت والجازم غير المطابق هو الجهل المركب وقد يطلق الظن بازاء اليقين عليهما وعلى
المظنة الطرف لخلوها اما عن الثبات وحدها وعند وعن المطابقة او عنهما وعن الجزم وحينئذ ينقسم ما
يعتبر فيه مطابقة الخارج الى يقين وظن واما ما لا يعتبر فيه ذلك وان كان لا يخلو عن احد الطرفين
فاما ان يقارن تسليما او انكارا والاول ينقسم الى مسلم عام اما مطلق يسلمه الجمهور او محدود
طائفة او الى خاص يسلمه شخص واحد اما معلم او متعلم او منازع والثاني يسمى وضعا فمنه ما يصادر
ويبني عليه المسائل ومنه ما ينفعه التأييد الخلقي وان كان منافيا فاضلا يعتقده ليثبت به مطلوبه
ومنه ما يلتزمه المجيب الجدلي ويدين به ومنه ما يعول عليه العامل بالبرهان وان يعتقد كقول
من يقول لا وجود للحركة مثلا فان جميع ذلك يسمى اوضاعا وان كان الاخيران صناعة وقد يكون
حكم واحد تسليميا باعتبار ووضعيا باعتبار آخر مثل ما يلتزمه المجيب بالقياس الى السائل والله اعلم وقد

الانزاع

التسليم عن الوضع في مثل ما لا ينازع فيه من المسلمات والوضع غير التسليم في مثل ما يوضع في بعض الاقيسة
الجدلية وربما يطلق الوضع باعتبار اعم من ذلك فيقال لكل رأي يعول عليه قايل او يفرضه فارض
ولهذا الاعتبار يكون اعم من التسليم وغيره وما ذهب اليه الفاضل الشارح في تفسيرهما وفي ان
الوضع ما يسلمه الجمهور والتسليم ما يسلمه شخص واحد ليس بمعارف عند ارباب الصناعات فاقسام التصور بهذا
الاعتبار المذكور هي علمي وظني ووضعي وتسليمي لا غير وعبارة البرهان علمي وما بقي الجدلية الخطابية
والسفسطية هي الاقسام الباقية واما الشعر فلا يدخل فيما يجري تحت التصديق الا بالمجاز
ولذلك لم يتعرض الشيخ لها واما اتى الشيخ بحرف الفاء في قوله علميا او ظنيا او وضعيا
العلم والظن بالذات ومباينتهما للوضع والتسليم بالاعتبار ولم يأت بحرف الفاء في قوله وضعا
وتسليما لتشاركهما في بعض الموارد وقول الفاضل الشارح انما قدم الظن على الوضع والتسليم
لتقدم الخطابية على الجدلية في النفع فاسد في تسمية الظن بالاقسام الثلثة الشاملة لما عدا اليقين
من مبادي الصناعات الثلثة الا ان يحمل على الظن الصرف حتى يستقيم تعليل تقديم الظن والاولى
التعليل وانما قسم الشيخ التصديق اقساما ولم يقسم التصور لان انقسام التصديق اليها امر
طبعي ليس بالقياس الى شيء ولذلك يقتضي بيان الاقسام المتعلقة بحسب الصناعات
المذكورة واما التصور فانه لا ينقسم الى اقسام كذلك بل ينقسم مثلا الى الذاتي والعرضي
او المحيط بالكل وغيرها انقساما عرضيا وبالقياس الى شيء فان الذاتي لشيء قد يكون عرضيا
لغيره بخلاف اقسام التصديق الخطابية التي لا تتصور بهذه الصفة وتعليل الفاضل الشارح ذكر بانه
التصور لا يقبل القوة والضعف والتصديق يقبلهما فاسد لان التصور لهما يقبلهما بالجملة
المتصور بالحد والحقيقة كالمتصور بالرسوم والامثلة وانما نشأ غلطه هذا من رأيه الفاسد
اليه في التصور والا فانه لا يمكن ان يكتسب قوله الى امور غير حاضرة فيه يعني ان المطلوب لا
يكون معلوما وقت الطلب فان الحاصل لا يستحصل فان قيل اذا كان مقر الفكر بالحركة من المطلوب
الى المبادي والعود اليها فكيف يتحرك عما لا يحضر عند المتحرك وبم يعرف انها هي المطلوب ان لم يكن
اصلا اجيب بان المطلوب يكون حاضرا من وجه غير حاضر من وجه والجهتان متغايرتان فمن الجهة التي
لم يحضر يطلب ومن الجهة التي حضر يتحرك عنه او لا ويعرف انه المطلوب باخر او بالتنبيه في ذلك
اختلاف مراتب الادراك في الضعف والقوة والنقصان والكمال فان المطلوب تصوره معلوم بادراك
ناقص مطلوب استكماله والمطلوب تصديقه معلوم الحدود مطلوب الحكم عليها قوله وهذا الاشتمال
لا يخرج ترتيب فيما يتصرف فيه وهيئة يريد بالاشتمال الحركة في المبادي الى المطالب وقد مر ان
المبادي لكل مطلوب انما يكون فوق واحد ولا يحصل من الاشياء الكثيرة شيء واحد الا بعد
صيرورتها علة واحدة لذلك الشيء لان المعلول الواحد لا علة واحدة وانما يتوقف حصول الاشياء
الكثيرة شيئا يمكن ان يطلق عليه الواحد بوجه ما فالمبادي بهذا المعنى الى المطالب انما تكون

المنعقد منهما بحسب الصورة لا يكون قياسا واجب القبول بحسب المادة وهذا كان السبب
في هذا القسم فرجهة المادة وقد عرفت الفرق بينهما اي بين هذين القياسين
المذكورين قوله ووضع ما ليس بعلة علة فرهذا الفصل والمصادرة على المطلوب
الاول فرهذا العقيل اي ما يقع الغلط فيه فرجهة التاليف لا فرجهة المادة ثم اخذ
في بيان ان المصادرة على المطلوب الاول يشتمل على حدين مترادفين ويلزم منه ان يكون
احدي المقدمتين خالية عن الوضع والحمل وهي التي تحد هذا والثانية هي المنتجة
بعينها فيكون التاليف غير مقدمة واحدة بالحقيقة ويكون احدي حدي النتيجة هو الاوسط
مثاله كل انسان بشر وكل بشر ناطق وكل انسان ناطق وما يقع في قياس واحد
هكذا يكون ظاهرا غير ملتبس والخفي منها هو الذي يقع في اقيسة تركيبية تقتضي
تباعد النتيجة والمقدمة المتحدة بها والفاضل الشارح ذهب الي ان وضع ما ليس بعلة
علة والمصادرة على المطلوب فر الاغلاط التي تتعلق بالمادة وليس كذلك
فان الخلل فيهما ليس لانهما يشتملان علي حكم غير مسلم بل لان القياس المشتمل عليهما يتالف
مع النتيجة اما فر حد ويجب لكنها اقل ما يجب وهو المصادرة على المطلوب فالخلل فيهما
راجع الي الصورة دون المادة ولذلك جعلا فر مباحث كتاب القياس فهذه هي انهما
الاغلاط المتعلقة بالتاليف القياسي وقد ظهر انها اربعة اثنان منهما يتعلقان
بنفس القياس وهما اختلال الصورة والمادة وبشتركان في ان الخلل فيهما
واثنان يتعلقان بحال القياس والنتيجة معا وهما وضع ما ليس بعلة علة والمصادرة
على المطلوب فانر جميع ما يتعلق بالتاليف القياسي ثلثة اشياء والي ذلك اشار
الشيخ بقوله فاذا روعي في القياس صورته ثم ما اشرنا اليه فر احراز المادة لم يقع
خطاء قيل الجهل بالتاليف فر وضع ما ليس بعلة علة فر المصادرة على المطلوب الاول في
قوله هذا واما ان لا يكون الغلط في كل القياس قياسا واجب القبول لكن بسبب
المقدمة مقدمة فانر قد يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهوم الالفاظ على
بسائطها او على تركيبها على ما قد علمت فر خلل ما مثل ما قد يقع بسبب الاشتمال
فر لفظ الجميع الي لفظ كل واحد وبالعكس فيجعل ما يكون لكل واحد كائنا للكل وما
يكون للكل كائنا لكل واحد ولا شك في ان بين الكل وبين كل واحد فر الاجزاء فرقا
وربما كان الاشتمال على سبيل تفريق اللفظ بان يكون اذا اجتمع صادقا فيظن
انه اذا فرق كان صادقا مثل فر يظن انر اذا صح ان يقال انر امرء القيس كان
شاعرا صح ان انر امرء القيس كان مفردا وانر امرء القيس الميت شاعر مفردا فيحكم بان

الميت شاعر وانر اذا صح ان الخمسة زوج وفرد اجتماعا صح انها زوج وانها فرد
وربما كان الانتقال على العكس فر هذا وهو انر اذا صح ان امرء القيس شاعر وانر
جيد يصح على الاطلاق وكيف ثبت انه شاعر جيدا اي في الشاعرية وهذا ايضا
يناسب ان يكون الغلط فيه بسبب المعنى فر وجه ولكنه لشوبه فر اللفظ وهذه مغالطة
مناسبة اللفظ لما نزع غير يناسب القسم الاول وهو ان يكون سبب الغلط راجعا الي
التاليف ختم بقوله هذا اي هذا قسم وبدا بالقسم الثاني بقوله واما ان لا يكون
الغلط فلفظة ما هذه احتراز في اول الفصل عن قوله الغلط قد يقع لما لسبب في
القياس وهذا القسم هو ان يكون الغلط لسبب في المقدمة افرادا وفي اجزائها الي
هي الحدود وينقسم الي ما يكون السبب لفظيا والي ما يكون معنويا وبدا بالقسم الاول
وهو على ما ذكرناه ينحصر في ستة اقسام لان الغلط اما ان يكون لاشتراك في جوهر
اللفظ المفرد او في هيئة في نفسه او في هيئة اللاحقة به فر خارج او في التركيب
المحتمل لمعنيين او في وجود التركيب وعدمه فيظن المركب غير مركب او غير مركب
مركبا فاشار الي القسم الاول والرابع وهما الاشتراك في اللفظ المفرد والمركب بقوله
فانه يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهوم الالفاظ على بسائطها او على تركيبها
على ما علمت اي في التهج السابق واورد لذلك مثالا وهو اشتمال الذهن فر احد معنيي
لفظة كل ما يتأتى الاطلاق على الجميع وعلى كل واحد الي الاخر وهو قوله فر جملتها
مثل ما يقع بسبب الاشتمال الي قوله ولا شك في ان بين الكل وبين كل واحد من
الاجزاء فرقا وهذا المثال هو الاشتراك في اللفظ المفرد وانما خصه بالايراد لانه
موضع يلتبس على بعض اهل النظر وسيحتاج اليه في الخلط الخامس والفرق هو ان الكل
يشتمل على الاجزاء معا وكل واحد باخذ الواحد فالواحد على سبيل البدل بشرط احدهما
ان لا يكون مع الماخوذ غيره والثاني ان لا يبقى واحد غير ماخوذ واشار بقوله وربما
كان الاشتمال على سبيل تفريق اللفظ بان يكون اذا اجتمع صادقا فيظن انر اذا
فرق وفي بعض النسخ كيف فرق صادقا الي قوله وانها فرد الي القسم الخامس
واورد له مثالين احدهما انا اذا قلنا كان امرء القيس كان شاعرا وصح فيظن انه
يصح قولنا امرء القيس كان وقولنا امرء القيس شاعر وذلك لان المحمول في الاول
قولنا كان شاعرا على سبيل الاجتماع فيظن انه يصح حمل كل واحدة فر لفظي كان
وشاعرا عليه على سبيل الانفراد وانما يصح الاول لان لفظ كان ينهانا قصية
وهي جزء المحمول والمجموع قضية دالة على كونه في الزمان الماضي شاعرا والاصح الثاني
لان افراد لفظة كان يدل على انها اخذت ثانية وهي المحمول بنفسه وكانه يقول اصل

امر القيس ولا يصح الثالث لان حرف لعظة كان يدل على انها اخذت رابطة لا دالة
لها الا على الارتباط المحض والمحمول هو الشاعر وحينئذ لا فرق بين قولنا كان شاعرا
وبين قولنا امرؤ شاعر على هذا التقدير ويلزم منه حمل الشاعر على امرئ القيس الذي
ليس بموجود الآن لان الميت لا يوجد اصلا فضلا عن ان يوجد شاعرا والمثال
الثاني انا اذا قلنا ان الخمسة زوج وفرد وصح فيظن انه يصح قولنا الخمسة زوج
الخمسة فرد على قياس انا اذا قلنا العسل حلو واصفر وصح فيصح قولنا العسل
حلو العسل اصفر واشار بقوله ربما كان الاشتمال على العكس الى القسم
الشاذ ويميل بان يظن انه اذا قلنا ان امرأ القيس شاعر جيد وصح على تقدير
كونهما وصفين صح ايضا على تقدير كونهما معا وصفا واحدا ثم قال وهذا ايضا
مناسب لان يكون الغلط فيه بسبب المعنى فروجه وذكر الوجه هو اعمال توابع الحمل
الذي يجي ذكره في الاغلاط المعنوية فان الجيد المطلق اذا حمل بدل الجيد في الشاعر
فقد اعمل ما يتبع المحمول وكان كل الموجود المطلق بدل الموجود بالقوة في مثالنا
المذكور له لكنه ههنا لكونه بشركة اللفظ وذلك لان هذا الغلط انما حدث من قولنا
هو شاعر جيد وليس من شرط اعمال توابع الحمل ان يحدث من تركيب لفظي بتقدير
قوله وهذه مغالطات مناسبة للفظ اشارة الى الاقسام المذكورة الا انه
لم يذكر من السنة الاربعة وسيشير الى الثاني والثالث الباقيين منها قوله وقد
يقع الغلط بسبب المعنى الصرف مثل ما يقع بسبب ابهام العكس وبسبب اخذ ما بالقوة
مكان ما بالذات وباخذ اللاحق للشيء مكان الشيء وبأخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل
وباغفال توابع الحمل المذكورة وقد عرفت ذلك يريد القسم الثاني من الاغلاط المتعلقة
بافراد المقدمات وهو الذي يكون السبب فيه معنويا فقوله وقد يقع الغلط بسبب المعنى
عطف على قوله فانه يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهوم الالفاظ واعلم ان الاغلاط
المعنوية لا يتصور ان يقع في الحدود التي هي المفردات كما مر في صدر الكتاب فانه
هي انما تقع في التاليف والتاليف يكون المعنى القضايا انفسها او يكون من القضايا
والذي من القضايا فهو اما قياسي واما غير قياسي والواقعة في التاليف القياسي قد
مر ذكرها اما التي تقع في القضايا انفسها وهي المتعلقة بالمقدمات فهي التي تريد
ان يذكرها ههنا وهي ثلثة لان التاليف يقع اما بين جزئين يستحق احدهما ان
يحكم عليه والآخر ان يحكم به واما بين جزئين لا يستحقان لذلك والغلط في الاول لا
يتصور الا ان يكون الترتيب غير صحيح بان يجعل المحكوم عليه محكوما به والحكم حيث يحكم بما عليه
والسبب في ذلك ابهام العكس واما الثاني فلا يخلو اما ان يكون المأخوذ فيهما بدل ما

لان يكون جزء الغضية شيئا من معروضاته او عوارضه او لا يكون كذلك بل شيئا مشابها لاحدهما على
وجه آخر غير الوجه الذي يجب والاول هو اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وذلك لان الحكم يتعلق
بالذات بايستحق لان يكون جزءا من القضية وبالعرض بمعروضاته وعوارضه والثاني هو نوع اعتبار
الحمل فان الحمل لا يكون فيها كما ينبغي مطلقا وقد بقي من اسباب الغلط قسم واحد وهو الواقع
بين قضايا لا يتالف منها قياس وهو المسمى بجمع المسايل في مسئلة واحدة ولم يذكر الشيخ لانه غير
متعلق بالقياس ومعقود الى الشرح فنقول قد ذكر الشيخ في الغلط المعنوي الصرف خمسة
اشياء الاول ابهام العكس والثاني اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وهما القسمان المذكوران
من الثلثة والثالث اخذ اللاحق الشيء مكانه وهو بان يؤخذ ما بالعرض مكان ما بالذات
كما مر في النهج الشاسع والرابع اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وعكسه يجري مجراه والخامس
اغفال توابع الحمل وهي الامور المتعلقة بالمحمول كما مر وبالرابطة والجهة والسور وغير ذلك
مما تغير احوال الحكم في القضية وهذان القسمان وحملهما سواء اعتبار الحمل وانما افردهما الشيخ هكذا
لانه في هذا المختصر لم يتعرض لبيان الحصر عليما في سايركتبه قوله فيجد من المغالطات
محصورة في اشتراك اللفظ مفردا او تركيبا في جوهره او هيئة وتعريفه وفي تفصيل المركب
وتركيب المفصل وفي جهة المعنى في ابهام العكس واخذ ما بالعرض مكان ما بالذات واحد
اشياء الغلط عادة الى عدها لتسهل الضبط فاشار ههنا الى القسم الثاني في اللفظية التي
لم يذكرها فيما مضى بقوله او هيئة وتعريفه ولم يذكر في المعنوية قسما مما ذكر فيما
وهو اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وذلك ايضا مما يدل على انه لا يتعرض لبيان الحصر قوله
وان شئت فادخل اشتباه الاعراب والبناء واشتباه الشكل والايجاب في باب المغالطات
اللفظية وهذا اشارة الى القسم الثالث من اللفظية قوله وفي التفات المعنى
وجر ما يخيله اللفظ اي راعى اخر القياس صعانى الالفاظ وراعاها بتوابعها ولم يخل
بها فيما تكرر في المقدمتين والنتيجة وراعى شكل القياس ثم على اصناف القضايا
الى عددناها فانه عرف ذلك على وجهه عرف الحاسب الذي يعقد على عقده عقدا واجبا فغلط
فهو اهل ان يهجى الحكمة وبعلمها وكل ميسر لما خلق له يقال التفت لغته اي نظر اليه يريد
ان من عرف الاصول المذكورة واحكمها امن من الغلط فان سبب الغلط بالاجمال هو اهمال بعض شرائط الصحة
وموازنة الشيخ بين شرائط الصحة واسباب الغلط يقتضي ان يخص وجوه ان اذا لاحظ المعنى في هجر ما
يخيله اللفظ اي الالفاظ الذهنية وما تركب منها وما تركبها في الخيال وبالجملة اذا ترك اعتبار
اللفظ وجرد المعنى عن الثوابت اللفظية او زين الاغلاط اللفظية واذا راعى اجزاء القياس

معضلة تبوابها امن من الأغلاط المتعلقة بالمقدمات واذا امثل بتكرار الحدود
في المقدمتين والنتيجة امن من وضع ما ليس بعلة علة ومن المصادرة على المطلوب واذا
راعى شرايط القياس امن من الغلط المتعلق بصور فاعرف ان المقدمات من
اي الاصناف المذكورة في المنهج الشاس هي وراعى شرايطها امن من الغلط المتعلق
بمادته ثم ان من غلط بعد رعاية هذه الشروط وتكرار المعاودة التي تعقد كل راحلة
منها فهو ليس مستبعد لادراك العلوم النظرية ليعلمها والله اعلم بالصواب

تم بعون الله وحسن توفيقه
في ثالث عشر شهر صفر المظفر
من شهور سنة تسع والف
في بلدة دار السلام
حميت عن شر
الحكام

نهاية المخطوطة